**الامن ام الحرية**

تثير جائحة كورونا وما رافقها من فرض لحظر التجول وقوانين الطوارئ ونزول لقوى الأمن والجيش إلى الشوارع حتى في بعض الدول الديمقراطية تساؤلات حول إذا ما كانت سلطة الدولة ستتوسع بفعل هذه الجائحة لتقيد الحريات تحت ذريعة مكافحة الوباء والحفاظ على الأمن، وعلى الرغم من أن بعض هذه الإجراءات معقولة بل وربما مطلوبة في مثل هذه الظروف الاستثنائية، إلا أن البعض أثار مخاوف مشروعة من أن تتوسع الرقابة على المجتمع ويستمر تقييد الحريات حتى بعد زوال هذه المحنة، خصوصاً أن البعض قد بدأ يسوق للنموذج الصيني على أنه يمثل النموذج الأفضل في احتواء الوباء ويعزون ذلك إلى صرامة الإجراءات لتي اتبعتها الحكومة الصينية.

ويستنتج هؤلاء أن نموذج الحكم السلطوي في الصين والذي يفرض مستوى عالي من الرقابة الحكومية على المواطنين قد ساعدها على احتواء الوباء فيما فشلت بعض الدول الغربية في تحقيق نتائج مماثلة بسبب طبيعة أنظمتها الديمقراطية والتي تعلي من شأن الحرية الفردية، ويغفل هؤلاء عن حقيقة مفادها أن تصرفات النظام الشمولي في الصين عند ظهور الوباء والتي كممت بموجبها الأفواه وتسترت على الكثير من الحقائق قد ساهمت في انتشار الوباء، كما يغفل البعض عن أمثلة لدول ديمقراطية مجاورة للصين أظهرت نجاحاً ملحوظاً في احتواء الوباء مثل كوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة ونيوزيلندا.

تعيدنا مثل هذه المقارنات إلى سؤال فلسفي مهم حول أيهما أهم: الأمن أم الحرية؟ وهل يمكن التخلي عن أحدهما لصالح الآخر؟ يمكننا أن نزعم بأن استقرار الدول وازدهارها يعتمد في بعض جوانبه على تحقيق توازن دقيق بين عنصري الأمن والحرية، فإذا اختل التوازن لصالح أحد العنصرين اختل توازن الدولة والمجتمع، إذ أن تغليب عنصر الأمن على حساب الحرية يدفع الدولة في طريق الاستبداد والقمع لتصبح في مواجهة -إن عاجلاً أو آجلاً- مع المجتمع الذي يرفض التخلي عن حريته بسهولة. أما إذا اختل التوازن لصالح الحرية على حساب الأمن، فإن الدولة تغدو ضعيفة ويصبح المجتمع مهدداً بالانزلاق إلى حالة من الفوضى أو التفكك.

لا نفترض هنا بأن التوازن بين طرفي المعادلة ينبغي أن يكون جامداً ثابتاً، فواقع الحال يقتضي أن يكون مثل هذا التوازن ديناميكياً مرناً خصوصاً في بعض الظروف الاستثنائية، كحالة الكوارث العامة التي قد تقتضي تقييد بعض الحريات مؤقتاً وبشكلٍ مدروس حفظاً للأمن والسلامة العامة، وبشكل يمنع استغلال الظروف لتحقيق مصالح فئات معينة، مع الحذر من تغليب أحد عنصري المعادلة على الآخر مما قد يؤدي في نهاية الأمر إلى خسارة العنصرين معاً: الأمن والحرية.